الأمم المتحدة

A/59/PV.115

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١١٥**

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/59/L.68)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كندا لكي يتولى عرض مشروع القرار A/59/L.68.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): تتشرف كندا بعرض مشروع القرار A/59/L.68. وهدف مشروع القرار هو اتباع أكثر النهج عدلا وديمقراطية نحو المسألة المعقدة والخلافية لتوسيع مجلس الأمن، مع السعي إلى أوسع توافق في الآراء على كيفية المضي قدما.

وأود أن أبدأ، سيدي، بإيضاح سبب تولي كندا عرض مشروع القرار.

أولا، إننا إذ نسلم بأهمية إصلاح مجلس الأمن، فإننا نريد أن نرى الإصلاح يتحقق بدون انقسام لا مسوغ له بين الأعضاء، خاصة في وقت يجب أن نتفق فيه على جدول أعمال أكثر أهمية سنعرضه على القادة في أيلول/سبتمبر. ولن يخدم غرضنا الواسع أن نظل منقسمين بعد الاختيار بين قرارات تحابي قلة من الأعضاء، مما يخلف صدوعا وشقوقا بينما نختار الفائزين والخاسرين مرة واحدة وإلى الأبد.

ويمثل مشروع القرار A/59/L.68 جهدا تم بذله بحسن نية بغية تفادي مواجهة تتمثل في الحصول على كل شيء أو على لا شيء. ولن يضيف مشروع القرار أعضاء دائمين إلى المجلس، ولكنه بدلا من ذلك سينشئ مقاعد دائمة جديدة في كل منطقة، تاركا لأعضاء كل مجموعة إقليمية أن تقرر الدول الأعضاء التي ستشغل تلك المقاعد وفترة ولايتها. ومن شأن ذلك النهج أن يسمح لنا بتحقيق جميع الأهداف الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن مع المحافظة على بيئة مواتية للتوصل إلى اتفاق واسع في أيلول/سبتمبر وللتعاون في الأعوام المقبلة.

ثانيا، تؤمن كندا إيمانا صادقا بأن إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن لا تخدم أفضل مصالح الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-43907 (A)

0543907

المتحدة ولا تخدم أفضل مصالح الغالبية العظمى لأعضاء المنظمة. وأود أن أؤكد من البداية أن غرضنا ليس معارضة الطامحين، ولكن عوضا عن ذلك دعم المبدأ القائل إن توسيع الدائرة للقلة التي تبحث عن مركز خاص، مهما كانت قيمة ترشيحاتها، من شأنه أن يجعل مجلس الأمن أقل محاسبة عن سلوكه وأكثر بعدا عن الأعضاء وأقل تمثيلا لمناطق العالم.

(تكلم بالفرنسية)

وأود الآن أن أصف النتيجة التي تفضل كندا أن نصل إليها.

إن من شأن مشروع القرار A/59/L.68 أن يؤدي إلى توسيع المجلس إلى ٢٥ عضوا، مع انتخاب ٢٠ من أولئك الأعضاء لولايات مدتها عامان. ومن شأن مشروع القرار أن يوزع المقاعد المنتخبة بشكل عادل بين المناطق. ومن شأنه أن يسمح بإعادة الانتخاب المتعاقبة، وسيترك لكل منطقة أن تتخذ القرار بشأن تدابير تناوب المقاعد وفترة ولاية كل دولة عضو في المجلس على السواء.

لماذا نفضل اتباع هذا النهج؟ هناك خمسة أسباب.

(تكلم بالانكليزية)

أولا، إنه نهج ديمقراطي. وفيما يروّج العديدون منا للمبادئ الديمقراطية للحكم، أليس من الجوهري أن نبرز نفس تلك المبادئ في حكمنا نحن، وفي اتخاذ القرار الحاسم الذي بصدده ستعمل الدول الأعضاء في أقوى هيئات الأمم المتحدة؟ أليس أمرا أساسيا أن يتوجب على الأعضاء الذين يعملون في المجلس، حيث تمنح المناطق وجودا دائما، أن ينالوا بشكل واضح الثقة المستمرة لزملائهم الإقليميين، مع اختبار هذه الثقة والتعبير عنها في فترات يعتبرها الأعضاء الإقليميون مناسبة؟ وما هو الأمر الأساسي أكثر لفكرة الديمقراطية ذاتها من إجراء الانتخابات – ليس مرة واحدة وإلى الأبد، حيث تتحول السلطة إلى شاغل المنصب بشكل دائم، وإنما بشكل دوري، حتى تبقى السلطة مع الناخبين وينظر إلى شغل المنصب بوصفه امتيازا، وليس حقا.

وفي نهاية المطاف، لا بد في نظام ديمقراطي للناخبين – في هذه الحالة، الدول الأعضاء – من أن يحظوا بالسلطة لاختيار ممثليهم. ولا أعرف أي ديمقراطية يكفي فيها إجراء انتخابات مرة واحدة لتأهيل الفائز للاستمرار في الولاية بشكل دائم.

ثانيا، إن النهج المنصوص عليه في مشروع القرار A/59/L.68 يجعل المجلس أكثر مسؤولية أمام الدول الأعضاء. والدوام هو نقيض المحاسبة. وتنجم عن الدوام مواقف تبرز المنظورات الإقليمية. والدوام يعطي سلطة الولاية بوصفها حقا، وإلى الأبد.

ويتبع مشروع القرار A/59/L.68 نهجا مختلفا. فهو يقبل بعدم إحداث تغيير في الأعضاء الدائمين الخمسة، ولكنه لا يوسع فئة العضوية الدائمة إلى ما يتجاوز الذين تم اختيارهم في عام ١٩٤٥، وهو يستفيد من قيم معاصرة أكثر في اقتراح مجلس موسع تكتسب فيه العضوية عن طريق الفوز في الانتخابات والمحافظة على ثقة الأقران. وخلاف كونه نهجا سليما من حيث المبدأ، فإن من المرجح أكثر أن تسفر المحاسبة المتأصلة في ذلك النهج عن مجلس أمن تسود فيه الاهتمامات الإقليمية والعالمية على المصالح الوطنية.

ثالثا، ينص مشروع قرارنا على تخصيص مرن لمقاعد المجلس. وفي عالم متغير، مع مناطقه الدينامية، فإن من الطائش بالتأكيد تثبيت ترتيبات قد تعكس ظروف اليوم بينما قد يجابهنا الغد باحتياجات مختلفة جدا. وتتطلب عملية التغيير ذاتها التي جعلت اصلاح مجلس الأمن مرغوبا فيه اليوم معادلة مرنة وليس ثابتة لأن عملية التغيير لا تنتهي أبدا. ومن يستطيع أن يتنبأ بالتغيرات التي ستحدث في العقود المقبلة؟ وبالتالي، لذلك السبب، فان مشروع القرار A/59/L.68

يسمح لكل مجموعة إقليمية بأن تعدل توزيع المقاعد بين أعضائها رهنا باحتياجات زمن معين ووفقا لقدرات أعضاء بعينهم من مجموعتهم على خدمة مصالح الجميع.

لكن هناك جانبا آخر لمرونة مشروع القرار هذا ينبغي التشديد عليه. فهو يسمح بولايات متكررة إجمالي طول مددها مختلف بين الأعضاء المنتخبين للمقاعد التي تخصص بشكل دائم لكل منطقة. وأود أن أوضح فائدة ذلك النهج غير المنتظم بالإشارة إلى نموذج.

يمنح مشروع القرار A/59/L.68 لأفريقيا ستة مقاعد في مجلس الأمن على نحو دائم. وقد أوضحت المجموعة الأفريقية أنها تريد أن تحظى بممثلين اثنين في المجلس يظلان عضوين في المجلس للأجل الطويل. ويمكّن مشروع قرارنا المجموعة الأفريقية من تحديد اثنين من أعضائها يمثلان المنطقة للفترة التي تقررها المجموعة. وما دام القرار بشأن إعادة الانتخاب سيتخذه أعضاء المجموعة الأفريقية، فستكون لديهم السلطة لجعل هاتين الدولتين العضوين عضوين مستمرين في مجلس الأمن. وستكون النتيجة أن المنطقة ستحظى بمقاعد دائمة، وبوسع أعضاء المجموعة الإقليمية أن يقرروا أن يشغل بعض تلك المقاعد باستمرار أعضاء بعينهم من المجموعة. ويمكن شغل بقية المقاعد المخصصة لأفريقيا لفترات تحددها المنطقة. ويوضح ذلك الترتيب غير المنتظم كيفية التمكن من جعل مرونة النهج المقترح في مشروع القرار هذا تخدم المصالح المحددة لكل مجموعة بعينها.

رابعا، يتيح مشروع القرار A/59/L.68 تحقيق العدالة بإنشاء إمكانية تمكن عدد أكبر من الدول الأعضاء من التناوب على المقاعد المخصصة لكل منطقة. ولن يخصص أي من المقاعد التي ينشئها مشروع قرارنا لأي قلة مختارة من الدول. وستتاح للدول الأعضاء جميع المقاعد الـ ٢٠ التي ينتخب شاغلوها. وفي منظمة مشكلة من أعضاء ذوي سيادة متساوين، لا يجوز أن تكون هناك بلدان من الدرجة الثانية. وسيكفل مشروع قرارنا أن يكون لكل دولة صوتها.

خامسا، وأخيرا، ينص مشروع القرار A/59/L.68 على إجراء إصلاح ذي مغزى وفعال لمجلس الأمن، ولكن بدون فرض عمليات تصويت انقسامية ومن المحتمل مدمرة على الجمعية العامة بينما تتنافس دول فرادى فيما بينها للحصول على مركز خاص. وجميع مشاريع القرارات الأخرى المعروضة على الجمعية تنص على إيجاد أعضاء دائمين جدد في المجلس. ولكن إذا تم اعتماد أي من مشاريع القرارات تلك، فلن يشكل ذلك سوى بداية لعملية مثيرة للنزاع وتنافسية. كم سيلزمنا من الوقت؟ وكم عدد عمليات الاقتراع السرية التي ستجرى؟ وما هي التوترات والضغوط التي ستنشأ خلال الخطوات الحتمية اللاحقة؟ ويستلزم النهج الذي يقدمه مشروع القرار A/59/L.68 إجراء الجمعية تصويتا أوليا واحدا، تتبعه الانتخابات اللاحقة التي ستنفذ خيارات المجموعات الإقليمية.

وتماما لأن التغيير الهيكلي في هذه المؤسسة أمر صعب جدا فإنه نادرا ما تتم محاولة إجرائه. ولم تكن هناك سوى بضع مناسبات في تاريخ الأمم المتحدة الذي استمر ٦٠ عاما حينما طلب من الدول أن تتخذ قرارات مصيرية بشأن شكل المنظمة ومستقبلها. لكن هناك إحساسا بين العديدين منا بأن هذه هي اللحظة المناسبة: وهي فرصة نادرة لإجراء تغيير هام في أهم هيئات المنظمة. وعندما تتخذ تلك القرارات التاريخية – وهي خيارات ستحدث تأثيرات هامة لأجيال مقبلة – فإن من الضروري أن تتخذ تلك القرارات بشكل حكيم، وأن تتخذ على أساس المبدأ، وأن تبرز قيمنا المشتركة وأن تعزز هدفنا المشترك.

وفي هذه الحالة، وقياسا على ذلك المعيار، تؤمن كندا بأن المسار الأكثر حكمة – المسار القائم على المبدأ –

واضح. وهو يتمثل في تفضيل الخيار الذي يتسق مع قيمنا المشتركة للديمقراطية والمحاسبة والمرونة والعدالة. ونؤمن بأن مشروع القرار A/59/L.68 يجتاز ذلك الاختبار. وستؤيد كندا مشروع القرار، ونحن بكل احترام نناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذو كندا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، الذي سيتولى أيضا عرض مشروع القرار A/59/L.68.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن البيان الذي أدلى به السفير روك، الممثل الدائم لكندا، بالنيابة عن مجموعة الدول التي تعرف بدول ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' يقدم توضيحا قويا ذا مغزى يقوم على أساسه مشروع قرارنا. وبالتالي، فإنني، في عرض مشروع القرار الذي اقترحته دول ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''، سأشير أولا وقبل كل شيء إلى البيان الذي أدليتُ به في ١ تموز/يوليه، والذي أقوم بتعميمه مرة أخرى اليوم. وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة إلى المبادئ والقيم والأرقام الواردة في ذلك البيان. وهي لا تشكل المعالم التي يستند إليها مشروع قرارنا فحسب؛ بل تعمل أيضا على تأكيد أن النموذج الذي حددته مجموعة البلدان الأربعة مبني بطريقة لا تفيد سوى الستة السعداء القليلين، مما يعرض للخطر جميع الدول الأعضاء الـ ١٨٠ الأخرى، الأمر الذي يسفر عن إحداث تأثير انقسامي هائل على الأعضاء.

ولكنني متأكد بأن الدول الأعضاء لن ينطلي عليها الأمر. والغطرسة لا تكلل بالنجاح أبدا. ونحن حضرنا إلى هنا لأننا نؤمن بالحوار بذهن مفتوح؛ ولأننا نؤمن بمبادئ الميثاق؛ ولأننا نؤمن بمبادئ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة؛ ولأننا نؤمن بأنه لن يتمكن أي إصلاح من النهوض بفعالية وكفاءة المنظمة إذا لم يترسخ في مبدأ توفير الفرصة العادلة والمتساوية لجميع الدول الأعضاء وعندئذ فقط يمكننا أن نعزز وننهض بإحساسنا بملكية هذه الدار وبإحساسنا بالانتماء إلى منظمة نستطيع أن نعتز بها. وبذلك الإحساس نفسه، وبهذا المعنى، يعتزم مشروع القرار الذي اقترحته دول ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' تقديم برنامج بناء وغير انقسامي للمناقشة واتخاذ القرار – وهو، كما ذكر السفير روك، برنامج مرن للغاية ويركز على التمكين الإقليمي القوي.

واسمحوا لي بأن أتطرق إلى مسألة شديدة الدقة، ولو على استحياء. فلنطلق عليها المسألة الخلقية التي إن لم تعالج على نحو سليم فإنها تنذر بجلب العار على هذه الدار والإخلال باستقرار عملية الإصلاح برمتها. وحين أذكر المسألة الخلقية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإنما أشير إلى لجوء مجموعة الدول الأربع إلى التأثير والضغط الاقتصادي لإقناع حكومة من الحكومات بتأييد موقف معين أو عدم تأييده، أو بالاشتراك في تقديم مشروع قرار معين أو التصويت مؤيدة له. وكلنا في هذه القاعة نعلم ما يدور في بعض العواصم، بما في ذلك، على سبيل المثال إطلاق التهديدات بقطع المساعدة المالية أو بوقف تنفيذ مشروع من المشاريع. وقد حان الوقت لمن يهمهم أمر هذه المنظمة لكي يقفوا ويقولوا، هذا يكفي.

ففي صباح الأمس فقط – ولكن صدقوني القول إن هذا ليس سوى أحدث نموذج من هذه الحالات الكثيرة – قام أحد البلدان المانحة والعضو في مجموعة الأربعة بإبلاغ إحدى الحكومات التي اشتركت في تقديم مشروع القرار الذي قدمه ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' بأن هذا البلد المانح سيوقف مشروعا إنمائيا يعمل بالفعل في البلد المذكور لأنه لم يقف إلى جانب مجموعة الأربعة بل إلى جانب ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''. وهذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٤٦٠ ٠٠٠ دولار، بالمناسبة، يتعلق بالأطفال. كما

أبلغت تلك الجهة المانحة البلد المعني أيضا بأنها لن تبدأ أبدا في تنفيذ مشروع آخر من مشاريع البنية التحتية الهامة التي سبق أن تقرر أمرها.

أليس ذلك المسلك غير اللائق وغير الأخلاقي إلى حد ما أمرا مشينا؟ إنه عار لم نعد قادرين على احتماله حفاظا على كرامة جميع الدول الأعضاء. وسأقولها ثانية، هذا يكفي. فبعد فضيحة النفط مقابل الغذاء لا تملك هذه المنظمة، أي لا نملك جميعا، بما فينا الدول الأعضاء التي تتحمل مسؤوليات مؤسسية في إطار المنظمة، ترف التعرض لفضيحة أخرى أشد خطرا وزعزعة للاستقرار من فضيحة النفط مقابل الغذاء. لأن هذه ليست مسألة اختلاس نقود، بل هي مسألة أخلاق وقيم خلقية. هي مسألة ابتزاز لبعض قطاعات من الأعضاء واستغلال لحاجاتهم الحيوية بدون وجه حق. وهذا يكفي.

ومن ثم ينبغي لنا أن نعزز ثقافة عامة في الأمم المتحدة يصبح فيها معيار العمل هو الدعوة السياسية المسؤولة، دون تشويهات أو إساءة، ثقافة لا تتخطى فيها الدعوة أو محاولة التأثير السياسي المشروع خطا فاصلا رفيعا بلا شك فتتحول إلى ابتزاز وممارسات فاسدة. وينبغي أن تتذكر البلدان المانحة أن المعونة الإنمائية لا يمكن أن تصبح ذريعة لاكتساب نفوذ غير مبرر.

وإن أردنا أن نتفادى التخلي عن الأعضاء الذين يؤمنون بالمنظمة وبأسسها الأخلاقية، فعلينا التزام أدبي بألا نسمح بأن يتقرر إصلاح مجلس الأمن في هذا الجو غير الصحي بل والمسموم. وأثق بأنكم سيدي الرئيس والأمين العام لن تديرا رأسيكما وأنكما لن تريدا أن تتحملا أمام المجتمع الدولي المسؤولية عن اتخاذ قرار بدفن الحقائق وتجنب إجراء تقييم متعمق للحالة من خلال لجنة تحقيق مستقلة، أو أي مبادرة أخرى ترياها مناسبة.

فالأمر يتعلق بمصداقية المنظمة وعملية إصلاحها. ونحن، كما قال الأمين العام، نجاهد من أجل التحرر من الخوف؛ نعم هذا صحيح تماما. إننا نناضل لتحرير إحدى الدول الأعضاء من خشية فقدان المساعدة المالية والعون الإنمائي الأجنبي لمجرد رفضها الامتثال لطلبات التبعية السياسية ممن يفوقها قوة. ولا يمكن إملاء الإصلاحات بالقوة أو بالمال. بل يتعين أن تمليها المبادئ. ومن واجبنا أن نعزز أيدي الدول الأعضاء التي تعتمد على المنظمة، ويجب أن تعلم أنه سيكون بمقدورها أن تقول لا للطلبات غير السليمة وغير الأخلاقية دونما خوف ودون أن تتعرض لعواقب مالية فوق طاقة احتمالها.

لقد حان الوقت لنقول جميعا، كفى هذا! فالمنظمة لا يمكن أن تقبل إصلاحا مشوبا بالشوائب يُرى أنه نتيجة لممارسات فاسدة، ولا يمكن أن تتسامح إزاءه، ولا تملك بالتأكيد أن تجريه. ونثق سيدي الرئيس في ما لديكم من حس قيادي وحكمة وتصميم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا، وهي أيضا ستعرض مشروع القرار A/59/L.68.

السيدة هولغوين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): تعمل حكومة كولومبيا منذ عدة سنوات على التفكير في إصلاح لمجلس الأمن يلبي توقعات المجتمع الدولي، ويقلص إلى أدنى حد الاختلافات بين البلدان، ويحيل مبدأ التساوي في السيادة، الذي يمثل إحدى الدعائم الأساسية لهذه المنظمة، إلى حقيقة واقعة. ونتيجة لذلك، نعرض اليوم مشروع القرار A/59/L.68 بوصفنا من مقدميه. ونرى أن لمشروع القرار هذا مواطن قوة هامة. فهو يتسم بالمرونة والديمقراطية والانفتاح والتشاركية. كما أنه يتسم بتشديد فريد في هذه المناقشة على المستوى الإقليمي. ومن شأن هذا الاقتراح أن يتفادى زيادة التباينات داخل النظام المتعدد الأطراف.

وقد كانت كولومبيا أحد بلدين صوّتا ضد إدخال حق النقض لدى تأسيس المنظمة في عام ١٩٤٥. فنحن لم نؤمن قط بالامتيازات. وينعكس هذا الموقف ذاته في مشروع القرار L.68. فلم يتغير اعتقادنا، وها هي ديناميات عالم اليوم تؤكد من جديد صحة موقفنا القائم على المبدأ.

ولسنا في الوقت الراهن نتغلب على آثار حرب عالمية. وإن كان العالم يتطور بأي معنى من المعاني، فهو يتطور صوب أشكال عديدة لتعددية الأطراف، حيث تتسم كل دولة من الدول الأعضاء الـ ١٩١ بواقع وطني وإقليمي متنوع وديناميكي. وليس مما يلبي احتياجاتنا الإنمائية إيجاد قوى جديدة بحكم الإدلاء بصوت في الأمم المتحدة، صوت قد يؤدي إلى مواجهة داخلية عميقة في نطاق المنظمة وليس فيه نفع لأحد.

إن أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين هم نتاج اتفاقات الحرب العالمية الثانية. وكثير من البلدان وصلت إلى المنظمة بعد أن استقرت قواعد اللعبة. وكان عليها أن تقبل تلك القواعد أملا في الحصول على مزايا في مجالات التنمية والتقدم. فتلك الفترة كانت فترة لإعادة الإعمار لم يتح خلالها لمعظم الأعضاء الحاليين فرصة الكلام أو اتخاذ القرارات. أما اليوم فنحن في وقت مناسب لإيجاد منظمة متوائمة مع سيناريو دولي يشمل العديد من الجهات الفاعلة والتحديات والتهديدات والحقائق. ويجب لذلك أن تكون استجابتنا متشعبة.

وينبغي أن نسأل أنفسنا عما نريده من الأمم المتحدة، وعن الكيفية التي نريد لها أن تعمل بها، وعن الأغراض التي نريدها أن توجد من أجلها في العقود المقبلة.

وتود كولومبيا أن تعزز الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين خطتها الإنمائية، وأن تشجع تقدم البلدان بشكل فعال، وأن تتعاون في التغلب على القيود المفروضة في مجال الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والتدريب والاستثمار. ولن يتيح لنا شيء سوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فرصة لتحقيق التساوي في السيادة.

فنحن لا نريد أمما متحدة تعالج كل المشاكل باتخاذ تدابير قسرية، تأديبية، تستند إلى القوة دون أن تؤدي إلى حلول طويلة الأجل. ولا نريد أمما متحدة تجعل الدول تعتمد في وجودها وبقائها على النظام أو على عمليات السلام، تلك العمليات التي ظهر ضعفها على مر السنين فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية للإدارة الذاتية والمستدامة للدول. بل نريد بعثات تعين على تعزيز المؤسسات والحكم الوطني ولا تشوه حقائق الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان، حتى لا تتأخر إمكانيات التنمية فيها أو تصاب بالقصور.

ولا نرى أن بناء السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما يتم بتفويض القرارات التي تؤثر في الديناميات الوطنية والإقليمية وتشوهها. ففي كثير من الحالات تكون الدول التي يزيد إلمامها وفهمها لحالات محددة بلدانا صغيرة ومتوسطة الحجم، وبينها قدر أكبر من التقارب والصلة الجغرافية والثقافية. ويختلف فهمها للعالم عن فهم بلد من منطقة أخرى ذات ديناميات مختلفة.

نريد أمما متحدة تراعى فيها آراء الجميع وتحظى بالاحترام. نريد أمما متحدة يمكن لنا جميعا فيها أن نبتّ في المسائل المتعددة الأطراف. نريد أمما متحدة بدون تسلط أو هبات. نريد أمما متحدة دون اعتماد على الآخرين أو انتقائية أو عشوائية، أمما متحدة تجعل مبدأ التساوي بين الدول في السيادة حقيقة واقعة. نريد أمما متحدة تعطي أولوية لاحتياجات الجميع ويرى فيها الجميع آراءهم تؤخذ بعين الاعتبار. نريد أمما متحدة يمكن لجميع الدول، بغضّ النظر عن سلطانها السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، أن تدلي

بدلوها في صنع القرار. نريد أمما متحدة تخدم الجميع وتعمل من أجل تنمية جميع الشعوب واستقرارها.

وتتمشى رؤيتنا لإصلاح مجلس الأمن مع هذا اللون من التفكير: نراه مجلسا ممثلا للديناميات الإقليمية، مجلسا يتسم تكوينه بالمرونة استجابة للتغيرات العالمية ولحقائق القوة في كل فترة من الفترات التاريخية، مجلسا لا يديم الامتيازات. وما زلنا مقتنعين بأن حق النقض لا بد من إلغائه، وإن استحال ذلك فلا بد من الحيلولة دون توسيع نطاقه لأي سبب من الأسباب.

ويتوخى اقتراح ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' مجلس أمن مؤلفا من ٢٥ عضوا، به ٢٠ من الأعضاء غير الدائمين ينتخبون لمدة عامين، مع إمكان إعادة الانتخاب وفقا لقرارات كل مجموعة إقليمية. ويقصد بذلك إضفاء معنى على التمثيل الإقليمي وجعل البلدان الممثلة في المجلس تشعر باشتراكها مع باقي الأعضاء في الاضطلاع بوظائفها.

ولم نكن نبتغي التصويت على هذا القرار؛ بل أردنا التوصل إلى اتفاق عام على إصلاح المجلس. ولكن الأشهر القليلة الماضية الحافلة بالتوتر تركتنا جميعا في حالة من القلق الشديد. فلم نتواصل؛ ولم نتفاوض؛ وتعمقت جذور الريبة والانقسامات. وقد دفعنا هذا إلى البديل المتمثل في الاقتراع. ونرجو أن تتخذ البلدان هذا القرار عن اقتناع ومبدأ، لا عن ضغوط ومصالح هامشية وقتية زائلة. فقرار التصويت يعني اتخاذ قرار للتاريخ.

وتتركنا هذه العملية أمام ضرورة إصلاح العلاقات الثنائية والتحدي المتمثل في تحسين العلاقات مع المنظمة. فلا يتظاهرن أحد بأن الأمم المتحدة ستحتفظ بأهميتها لو خلقنا مجالات مقصورة على القلّة. ولعلنا لا نفكر في تعزيزها بينما يجري إضعاف تعددية الأطراف وتفتيتها وبينما يكون مصير الأغلبية الساحقة هو النبذ.

لقد أصبحت الأمم المتحدة بمرور الزمن آلية لبناء توافق في الآراء بشأن بنود متباينة ومتنوعة في جدول أعمالها. وقد احتاجت الأمم المتحدة إلى الإصلاح منذ إنشائها، لأنها منظمة تتطور مع الوقت ومع كل فترة تاريخية. وبالرغم من مواطن القصور فيها فقد أدت وظيفتها وتمكنت من الجمع بين ١٩١ دولة حول أهداف ومبادئ مشتركة. أما مواطن القصور فتدعونا إلى التغيير. وبالنظر إلى أن النظام الدولي يتمثل في تعددية للقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، فلنكيف الأمم المتحدة مع هذا الواقع الواسع المرن. ولا نعودنّ بها إلى هيكل القرن الماضي، هيكل ٦٠ عاما مضت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، الذي سيعرض أيضا مشروع القرار A/59/L.68.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الباكستاني، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة لعرض مشروع القرار A/59/L.68، الذي يتضمن اقتراح إصلاح مجلس الأمن المقدم من مجموعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''.

وتعرب باكستان عن تأييدها الكامل للبيان الاستهلالي الذي أدلى به ببلاغة فائقة السفير ألن روك، ممثل كندا، باسم مقدمي مشروع القرار. لقد أجمل الممثل الدائم لكندا المزايا الرئيسية لمشروع قرارنا. كما أتيحت لوفدي الفرصة، خلال الإدلاء ببياننا في الجمعية العامة يوم ١١ تموز/يوليه، لشرح هذا الاقتراح. واسمحوا لي بإعادة ذكر مزايا مشروع قرارنا بإيجاز.

أولا، هو مشروع قرار منصف وعادل. فهو يتقيد بمبدأ التساوي في السيادة ولا يميز بين الدول الأعضاء.

ثانيا، سوف يزيد درجة التمثيل في المجلس. فغالبية أعضاء الأمم المتحدة دول صغيرة ومتوسطة الحجم.

وسيضاعف اقتراحنا فرص ١٨٦ بلدا في الحصول على عضوية في المجلس.

ثالثا، سوف يعزز الخضوع للمساءلة، من خلال آلية الانتخابات وإعادة الانتخابات الدورية. والدول التي تسعى للحصول على عضوية المجلس لتمثيل مناطق أو مجموعات سوف تظل بصفة دورية مسؤولة أمام تلك المناطق والمجموعات، فضلا عن مسؤوليتها أمام الجمعية العامة.

رابعا، اقتراحنا بسيط. فهو يقترح الموافقة المباشرة على تعديل للميثاق بدلا من القيام بعملية معقدة غير أكيدة من ثلاث مراحل.

خامسا، اقتراحنا واقعي. فبما أنه يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء ومواقفها، فاحتمال حصوله على التصديق في نهاية المطاف أكبر.

والميزة الكبرى لمشروع القرار المقدم من مجموعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''، كما ذكرتُ من قبل، هي مرونته. فبوسعه، من خلال تكوينه المتغير، مراعاة طموحات ومصالح غالبية الأعضاء، بما فيها المجموعات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي.

لقد أُحطنا علما بشكل كامل بالمشروع المقدم من الاتحاد الأفريقي في الوثيقة A/59/L.67. وأود أن أقول إن اقتراحنا والاقتراح المقدم من الاتحاد الأفريقي متوافقان تماما. فكلا الاقتراحين مبني على مبدأ أن كل منطقة تكون في وضع يسمح لها ببناء هيكلها الخاص للتمثيل في مجلس الأمن. وقد دعا الاتحاد الأفريقي لحصول أفريقيا على مقعدين دائمين لهما كامل الحقوق. ونرى أن الطلب الأفريقي يختلف نوعيا عن الدعوة الواردة في مشروع قرار مجموعة الأربعة لإيجاد ستة مقاعد دائمة جديدة. فالأعضاء الدائمون لا يمثلون مناطقهم، بل يمثلون أنفسهم فحسب. وبلدان مجموعة الأربعة تسعى للحصول على العضوية الدائمة لنفسها، وليس لمناطقها. وكل ما أشار إليه الاتحاد الأفريقي هو أن يمثل المقعدان الدائمان اللذان تسعى أفريقيا للحصول عليهما أفريقيا وأن ''يتصرفا باسمها''. كما سيختار الاتحاد الأفريقي ممثليه الخاصين لتلك المقاعد الدائمة. وفي حالة اختيار الاتحاد الأفريقي بلدين ليمثلاه باستمرار، أو بعبارة أخرى بصفة دائمة، مقابل هذين المقعدين، فهذا ممكن في إطار قرار ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''.

وإذا ما قرر الاتحاد الأفريقي أنه ينبغي أن تشغل ثلاثة بلدان أو أربعة أو خمسة أو أكثر من ذلك هذين المقعدين بالتناوب، فمن الممكن أيضا تنسيق ذلك في إطار اقتراحنا. والميزة الإضافية لاقتراحنا هي أنه يمكن للاتحاد الأفريقي أن يحتفظ بالسلطة لضمان خضوع الدول التي ستمثله في المجلس للمساءلة. وسيضمن اقتراحنا أيضا أن تُمثَّل كل المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. والمقاعد الستة غير الدائمة المخصصة لأفريقيا بموجب اقتراحنا ستمكّنها من إشباع الرغبة في تحقيق التمثيل العادل لكل منطقة من مناطقها دون الإقليمية الخمس.

إننا نتفهم تماما رغبة أفريقيا في أن يكون لها نفس الحقوق التي تتمتع بها المناطق الأخرى. وعلى حد فهمنا، تسعى أفريقيا للحصول على هذا الحق – أي حق النقض – بالنيابة عن المنطقة الأفريقية بأكملها، وليس لدولة واحدة أو دولتين. ويعتقد وفدي أنه يمكن تطوير السبل والوسائل في إطار اقتراح مجموعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' لمد أفريقيا بالقدرة الجماعية اللازمة لدعم مصالحها في مجلس أمن يتم إصلاحه.

وهناك تماثل آخر بين موقف مجموعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' وموقف الاتحاد الأفريقي يتجلّى في رغبتنا المشتركة في تحقيق نتيجة قائمة على أساس أوسع اتفاق ممكن. ونحن نقدّر ما أكّد عليه مؤتمر قمة سرت من تضامن

ووحدة. ونعتقد أن هذا التضامن وهذه الوحدة يجب دعمهما لا في إطار الاتحاد الأفريقي فحسب، بل أيضا في إطار العضوية العامة للأمم المتحدة.

ونظرا إلى أن اقتراحنا يقوم على أساس نهج إقليمي، فإنه يستطيع أيضا أن يوفّق بين مصالح الكيانات والمناطق دون الإقليمية مثل الجامعة العربية، والجماعة الكاريبية، وأمريكا الوسطى. والعدد الأكبر من المقاعد المخصصة بالانتخابات الذي سيكون متاحا بموجب اقتراحنا يمكن بشكل مناسب توزيعه داخل كل منطقة لضمان تمثيل المناطق دون الإقليمية وكذلك التجمعات السياسية الأخرى، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن خلال الحكم الخاص بإعادة الانتخاب الفورية، يمكن أن يوفر اقتراحنا أيضا إمكانية العضوية طويلة الأجل أو حتى العضوية المستمرة لبعض الدول إذا تم ترشيحها لذلك الغرض من جانب المناطق التي تنتمي إليها. وهكذا، فإن مجموعة الأربعة يمكنها أن تتطلع إلى تحقيق طموحاتها إذا ما حظيت بالدعم الإقليمي. ومع ذلك هناك اختلافان مهمان بين نهج مجموعة الأربعة واقتراحنا: أولا، إننا نحافظ على مبدأ المساواة في السيادة الذي كرّسه الميثاق، وثانيا، إننا نضمن أنه من خلال الانتخابات الدورية، يمكن لأي بلد يسعى إلى تمثيل منطقته أن يظل خاضعا للمساءلة أمام العضوية العامة من خلال عملية الانتخابات هذه. هذا هو حقا جوهر الديمقراطية.

إن تقديمنا بشكل رسمي لمشروع اقتراحنا ينبغي ألا يُفسر على أننا نوافق على التصويت بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن الحاسمة. على النقيض من ذلك فإن مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ ما زالت مقتنعة بأن أي اقتراح لإصلاح مجلس الأمن، لكي يكون ناجحا ونهائيا، يجب أن يوضع على أساس توافق الآراء أو على أساس أوسع اتفاق ممكن. وقد قدّمنا اقتراحنا لكي نوضّح الطبيعة الجادة لموقفنا ورغبتنا في التوصل إلى اتفاق مبكر حول إصلاح مجلس الأمن. ويمكن التوصل إلى هذا الحل عن طريق الحوار الصبور والمشاورات.

وبالتالي، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد من تقارير بأن مقدمي مشروع القرار A/59/L.64، أي مجموعة الأربعة، سيطلبون التصويت على مشروع قرارهم في القريب العاجل. إن هذا التصويت سيكون بمثابة وصفة لكارثة: كارثة لإصلاح مجلس الأمن، ولإصلاح الأمم المتحدة، وللسلام والتعاون الدوليين.

إن أي تصويت سيؤدي إلى بث الفرقة بين أعضاء الأمم المتحدة، وسيزيد من حدة التوترات في كل منطقة من مناطق العالم، وسيعرقل بالتالي الأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وفي حالة اعتماد مشروع قرار مجموعة الأربعة، وهذا أمر بعيد الاحتمال، فإن ذلك سيؤدي بنا إلى طريق مسدود. كما يمكنه أن يجمّد مسألة إصلاح مجلس الأمن بأكملها لسنوات طويلة ويدفع بالعضوية العامة إلى أن تتعايش مع الوضع الراهن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في حالة ما إذا اعتمد مشروع القرار الإطاري لمجموعة الأربعة، وهذا بعيد الاحتمال، من المتوقع أن يؤدي إلى طفرة كبيرة في عدد المرشحين للعضوية الدائمة من كل منطقة. وحينئذ يصبح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر بمثابة سوق لكسب التأييد بينما تسعى البلدان للترويج لمطامحها الوطنية أو لحماية مصالحها الوطنية. وإن الاقتراحات الأخرى بشأن الإصلاح التي ترد في مشروع وثيقتكم النهائية، سيدي الرئيس، ستصبح كلها هامشية. وسيصبح إصلاح الأمم المتحدة رهينة لتوسيع عضوية مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، فإن التصويت على إصلاح مجلس الأمن يمكن أن يغيّر القواعد التي نقوم على أساسها بالتحضير لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. كما يمكن أن يُطلب التصويت بشأن مسائل خلافية أخرى هي الآن قيد النظر في عملية التشاور التي تجرونها. وهكذا، فإن النتائج النهائية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر يمكن الطعن فيها، وقد تترك عضوية الأمم المتحدة مقسّمة.

إننا نؤمن بأن من واجبكم، سيدي الرئيس، أن تنقذوا الوضع، لتجنّب هذا الاندفاع الطائش نحو الكارثة. إن عملية التحضير لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر تحكمها قرارات الجمعية العامة المتعلقة بأساليب عملنا. ويبيّن القرار ٢٩١/٥٩ بوضوح أن هدفنا هو تعزيز ''أوسع اتفاق ممكن بشأن جميع المسائل الرئيسية''. ولا يمكن تحقيق أوسع اتفاق ممكن من خلال تصويت انقسامي مثير للخلافات.

ويحدونا الأمل أن تعلنوا، سيدي الرئيس، أن هذا التصويت لا يتسق مع القواعد والأساليب المعتمدة للتحضير لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. فهذا التصويت سيكون موضع شك كبير بالنظر إلى الأساليب التي يتم اللجوء إليها للحصول على الدعم، والتي ذكرها الممثل الدائم لإيطاليا. ونأمل أنه بدلا من أن تقوموا بالإعداد للتصويت، أن تستأنفوا عملية الحوار والمشاورات التي بدأتم فيها بين مجموعة الأربعة ومجموعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''، وأن تضمنوا اشتراك الاتحاد الأفريقي وغيره من أصحاب المصلحة في هذا الحوار. فمن دون هذا الحوار وهذه المشاورات، لا يمكننا التوصل إلى اتفاق يوائم بين مصالح جميع الدول الأعضاء ويمكن اعتماده بتوافق الآراء ويحظى بفرصة واقعية لضمان الإصلاح المبكّر والمنصف لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد أنهت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٣ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة العامة غير الرسمية الثالثة عشرة، التي كان من المقرر عقدها يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ستعقد يوم الخميس ٢٨ تموز/يوليه الساعة ١٠/٠٠ في غرفة الاجتماع رقم ١، وذلك لمناقشة النص المنقح لمشروع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر المقدم من الرئيس. وسوف يتيح ذلك الوقت اللازم لترجمة الوثيقة إلى جميع اللغات الرسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.